الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

انتظروا الخديعة القادمة!

اعامر القيسي
اعلامي

الخديعة في عالم الاخلاق الاجتماعية مرفوضة وفي عالم السياسة مقبولة ومطلوبة، في الحالة الاولى يدان الفرد من وسطه الاجتماعي وفي الثانية تعتبر ذكاء وشطارة لكنها في الحالتين تبقى الخديعة خديعة لتحقيق اهداف غير مشروعة.

او شرعية، فالسياسي المخادع هو من يفهم اصول اللعبة السياسية جيدا ويحفظ قوانينها عن ظهر قلب ويمارسها من منطلق قوة في معظم الاحيان والمواطن العادي المخادع يخرق قوانين المنظومة الاجتماعية الصارمة عارفا بقوانينها ولكن من منطلق ضعف في معظم الاحيان ايضا

واخطر أنواع الخدع تلك التي تحدث عند القمم السياسية، ذلك ان خدع هذه المساحات تؤدي عادة الى تغيير خرائط الجغرافية واعادة قراءة التأريخ من منطلقات مغايرة تماما او فرض سياسات الامر الواقع لفترة زمنية طويلة، وفي الوقت الذي يكون هناك من يقطف ثمار الخديعة يانعة فهناك ايضا من يدفع ثمنها باهظاً فلا شيء في السياسة بلا ثمن

وخدع القمم العاجة بالنوايا الطيبة التي تؤدي الى الجحيم انما ينطلق ايمانها (بأحقية) تحقيق الهدف واعادة قراءة الافكار، والخادع والمخدوع عند القمم السياسية عادة ماينبثق تواجدهما من اجواء الشك والريبة وانعدام الثقة.

لقد خدع هتلر الفاشي ستالين الشيوعي واجتاح اراضي الاتحاد السوفيتي سابقا بعد توقيعه ونقضه اتفاقية عدم الاعتداء بين البلدين ووصلت كتائب البوندستاغ عند ابواب مدينة لينينغراد قبل ان ينقلب السحر على الساحر وتجري المياه السوفيتية عكس ما تشتهيه البوارج الالمانية. وخدع الراحل السادات الراحل الاخر ملك الاردن حسسين في مؤتمر جنيف (٢١/كانون الاول ١٩٧٣) وهي حقيقة كشفها (بيتر رودمان) بعد ١٥ عاما، وهو مسؤول امريكي رافق كيسنجر الى المؤتمر، فقد قال حسب ما جاء بكتاب (اسد الاردن): ان الغرض من مؤتمر جنيف كان التوصل الى اتفاق لفصل القوات بين اسرائيل ومصر وكان هذا اتفاقا سريا قبل المؤتمر الذي حضره الملك وحسب الملك نفسه فان المؤتمر لم يكن سوى تمثيلية لاضفاء الشرعية على اتفاق منفصل بين الطرفين الاسرائيلي والمصري، ويمكن القول بصورة عامة حسب الكتاب المذكور، ان مؤتمر جنيف لم يكن مؤتمرا للسلام كما ينبغي بل خدعة خرج منها الاردن خالي الوفاض! وخدع بوش صدام عندما اوصل اليه رسالة شفاهية نقلتها اليه السفيرة الامريكية (ابريل جلاسبي) خلال لقائها بصدام وكانت حقيقة رسالة نصب الفخ الذي ذهب اليه صدام راكضا!قالت جلاسبي في هذا اللقاء لصدام (لدينا توجيهات بان لانبدي رأيا حول قضية الكويت ولا علاقة لامريكا بهذه القضية ونتمنى ان تتمكنوا من حل هذه المشكلة باي طريقة مناسبة) وقرر هو الاخر ان يخدع فخدع الرئيس حسني مبارك عندما طمأنه، ان لااجتياح للكويت قبل استنفاد الجهود الدبلوماسية وبعد الوعد بساعات حصل الغزو فهاتف الملك الاردني الرئيس المصري سائلا (الم تتصل بصد ام او يتصل بك؟) اجاب مبارك غاضبا بانه لم يتصل ولا يريد ان يتصل ببغداد لان الناس اما ان تتصور بانني قد خدعتهم لحساب صدام او كنت ضحية خداع منه وان كلا الامرين سيئ!

هذه الخدع المعروفة والتي سمحوا لنا الاطلاع عليها اما الخدع التي مازالت غير مطلقة السراح فعلمها عند الخادع والمخدوع

في المنطقة الان الكثير من الملفات الشائكة والمعقدة وهي حقيقة بحاجة الى خدع من طراز خاص، خدع ستساهم بتطبيق خطط المرحلة الثانية من اعادة تشكيل منطقة الشرق الاوسط بل واعادة تشكيل تكوينها الجيو سياسي وتوجهاتها الفكرية والسياسية والايديولجية، لكنها من نوع الخدع التي تطبخ على نار اقل من هادئة ولن تكون الخدع القادمة فردية أو نصبب افخاخ، ستكون خدعا مبتكرة يلعب فيها الخيال والتكنلوجيا دورا مطلقا، ستكون خدعا لا يلهث المخدوع وراء طعمها بل سيدفع اليها دفعا لكن السؤال الذي يصعب الاجابة عليه:

ما الخدعة القادمة ومن يكون ضحيتها القادمة؟

انتظروها فهي قادمة!!

الحروب القديمة والحروب الجديدة

فالح عبد الجبار
كاتب

يرى المؤرخ اريك هوبزباوم المعروف في العالم العربي (ثلاثيته: عصر الثورات، عصر الامبراطوريات، عصر رأس المال — واخيراً: عصر التطرفات الذي اضيف الى الثلاثية) ان القرن العشرين ابتدأ متأخراً عام ١٩١٧ (بثورة اكتوبر الروسية) وانتهى مبكراً عام ١٩٩١ بتفكك الاتحاد السوفيتي ونهاية "الكتلة الاشتراكية".

بناء عليه، فان القرن العشرين هو قرن قصير على نحو فاجع. وان القرن الحادي والعشرين بدأ مبكراً جداً، على نحو فاجع أيضاً، بدأ بشكل عنيف، ومفتت.

ولعل أبرز المحاولات للتنظير لهذا القرن الجديد، المبكر، هو محاولة صامويل هانتنغتون صاحب "صدام الحضارات" المعرفة تعريفاً ثقافياً —دينياً، وهي محاولة "حربية" لفهم العالم. اما مواطنه ومجايله، فوكويوما، فيرى، على العكس، الى آفاق إتساق العالم على قاعدة الليبرالية، المعرفة بوصفها اقتصاد سوق زائداً ديمقراطية سياسية مستقرة، مدنية.

في المدى القصير يبدو الاثنان مخطئين. فلا ليبرالية الاسواق المتسقة تبدو مستقرة، ولا حروب الحضارات الدينية تبدو في الافق. ثمة شيء آخر مغاير. ثمة انتقالات محتدمة، دامية، الى ليبرالية السوق، وثمة احترابات موضعية، داخلية ذات امتداد كوني بسبب هذا الانتقال.

أول من أمسك بتلابيب هذه الظاهرة هو المنظرة الانجليزية، ماري كالدر، صاحبة كتاب الحروب القديمة والجديدة. ونظريتها جد بسيطة، وجد معقدة.

الحرب، كما نعرفها حتى الآن، هي عنف تنظمه الدول، وان تنظيم هذا العنف واحتكاره، تطلب قروناً كي يخرج الى الوجود في هيئة دول قومية وجيوش نظامية. وخضع هذا العنف، تدريجياً، الى نواظم عالمية: حماية المدنيين، حقوق الاسرى، الحق برد العدوان، او حق الدفاع عن النفس، الخ.

أما العنف الجديد، او الحروب الجديدة فهي حروب تختلط فيها القوات النظامية المنشقة، بالجماعات السياسية المسلحة، بالجريمة المنظمة. والحروب الجديدة، برأيها، تختلف عن سابقاتها في التنظيم، والغايات والاساليب، وهي محلية وكونية، ما يستدعي حلاً كونياً ومحلياً في آن.

وترفض ماري كالدر فكرة ان الحروب الجديدة هي نتاج ثورة في التكنولوجيا (وسائل الاتصال وثورة المعلومات) بل ترى انها ثورة في العلاقات الاجتماعية للحرب، رغم ان هذه العلاقات تتأثر بالثورة التكنولوجية وتستخدمها. ويلاحظ هنا ان الحروب الجديدة نشأت في فراغ السلطة المميز للفترة الإنتقالية التي ابتدأت بنهاية الحرب الباردة. هناك انهيار الايديولوجيات المستقبلية، وهناك تفكك الوحدات السياسية الكبرى (الاتحاد السوفيتي)، وهناك انتهاء العزلة والانغلاق، (يوغسلافيا، الاتحاد السوفيتي مثلاً).

هذه " العوامل " هي نتاج العولمة التي شددت من تكامل العالم، لجهة التفاعل والمعلومات، والتجانس، ولكنها شددت من تفتته وتنوعه، شاطرة اياه الى مزيج من الكوني والمحلي. هذا الوضع الكوني انتج تآكل احتكار الدولة الاستخدام وسائل العنف الشرعي —وجاء هذا التآكل من اعلى ومن اسفل، أي من العالم ومن المجتمع المحلي. فعلى صعيد العالم ضعفت قدرة اية دولة على استخدام قوتها المسلحة افرادياً، وبات تنظيم القوات المسلحة متعدد القوميات. ومن اسفل تنمو ظاهرة خصخصة قوى الامن (بنسبة ٢: ١ لصالح الامن الخاص —انظر مثال شركة بلاك ووتر في العراق).

وبتآكل شرعية الدولة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة اندلع العنف الجديد، الحرب الجديدة مزيلاً الفواق بين البربرية والمدنية، بين المحارب النظامي والمقاتل غير النظامي، بين رجل البوليس، ورجل العصابات.

ولا تقتصر هذه الظاهرة على آسيا وافريقيا، بل تمتد الى اوربا الغربية واميركا، وان تكن بدرجة أخف.

ما سمات وخصائص الحروب الجديدة؟ تقدم ماري كالدر لائحة مثيرة للاهتمام وللجدل أيضاً. اعتمادا على مقارنة عدة حروب محلية معاصرة، يبرز عدد من الافتراقات:

فأولاً الحرب الجديدة تدور حول سياسة " الهوية "، وليس لاسباب جيو- سياسة او ايديولوجية، او اقليمية. ثمة في الحروب الجديدة انشقاق سياسي بين الروح الكوزموبوليتة، العالمية، القائمة على قيم التعدد الثقافي، والروح المحلية الجزئية، العصبوية. الاولى منفتحة، تتوخى المشاركة الشاملة، والثانية اقصائية، تجزيئية، وهي تدور على المطالبة بالسلطة اعتماداً على هوية محددة، سواء كانت هذه الهوية وطنية، قبلية، دينية، او لغوية. وتقوم الهويات الجديدة على تمثلات مثالية للماضي، بنوع من اختراع جديد للذاكرة والتراث، تعويضاً عن فشل او تآكل مصادر الشرعية السياسية الاخرى (فشل الاشتراكية او فشل خطاب بناء الامة الواحدة عند جيل زعماء مرحلة الاستقلال).

وسياسة الهوية التجزيئية هذه محلية وكونية، بفعل مهاجري الشتات، ووسائل الاتصال الحديثة الفعالة لجهة التعبئة والاعلان.

وثانياً تمتاز الحروب الجديدة باختلافها عن الحروب النظامية القديمة: حرب الجبهات والمناورات، وعن حروب العصابات التي تتوخى الكسب السياسي للسكان عبر كسب " العقول والقلوب ". فالحرب الجديدة تتوخى زعزعة الاستقرار، وزرع " الخوف والحقد "، والسيطرة على السكان عبر إزالة كل هوية مختلفة. فهي حرب ضد " الغريب " وهي حرب ضد "المخالف" من داخل الجماعة نفسها. من هنا فان طرد السكان والقتل الجماعي، والتهجير القسري. هي جزء من تقنيات الترهيب السياسي الجديد.

افظع ما في ذلك ان العنف يتركز على المدنيين. وكان تناسب الضحايا المدنيين والعسكريين هو واحد من كل ثمانية في الحروب النظامية. أما اليوم، في الحروب الجديدة، فثمة ثمانية ضحايا مدنيين مقابل كل عسكري.

وان ضرب المدنيين والحصار، والتعذيب، والقتل الكيفي، وتدمير المعالم الحضارية التاريخية بات من المباحات، بل من العناصر الجديدة في الحروب الجديدة. ويلاحظ وجود ميزة تنظمية جديدة: الحروب القديمة اعتمدت تشكيلات عسكرية ذات تنظيم عمودي، أما وحدات الحروب الجديدة فهي زمر شتى تحوي وحدات منشقة عن الجيوش، وزعماء ميليشيات ومرتزقة، ومافيات اجرامية، وقوات شرطة. وهي ذات تنظيم لا مركزي، تنشط بمزيج من المواجهة والتعاون فيما بينها سواء كانت تنتمي لمعسكر واحد، او كانت تنتمي لمعسكرات متحاربة. وان تطور وسائل الاتصال يسمح لها بالتنسيق الفائق عند الحاجة.

هناك ميزة ثالثة، اقتصادية. فاقتصاد الحرب القديمة كان يقوم على التنظيم المركزي الوطني للموارد. أما اقتصاد الحرب الجديدة فهو نقيض ذلك. انه لا مركزي تماماً، يغتذي على الموارد الخارجية، وعلى التمويل الذاتي بالنهب والسلب، واحياناً السوق السوداء. ويعتمد هذا " الاقتصاد " على شبكات " ضرائب " تجبى من مهاجري الشتات، والمتاجرة بالسلاح، وتهريب النفط والماس. ويغدو الحفاظ على هذه الموارد بقوة السلاح هدفاً بذاته بحيث ينبني منطق الحرب في وظيفة سير الاقتصاد نفسه. وينتشر هذا النوع من الاقتصاد عابرا الحدود بفصل شبكات الجريمة المنظمة والاقليات الاثنية.

أخيراً فان استراتيجية المتناحرين تلتقي في هدف موحد هو زرع "الخوف والحقد"، ما يعني انهم يتعاونون في خلق مناخ انعدام الأمن، وهناك فعلاً حالات تعاون بين المتحاربين تحقيقاً لمآرب عسكرية واقتصادية. ويمكن اعتبار الحروب الجديدة بانها حروب يتعاون ويتحد فيها دعاة سياسة الهوية الخاصة، التجزيئية، لقمع قيم المدنية، والتعدد الثقافي، وهي بمعنى معين حروب بين الخصوصية المنغلقة والكوزموبوليتية المفتوحة.

ويترتب على ذلك ان الأستراتيجيات العالمية لحل النزاعات محكومة بالفشل لانها تنطلق من مفاهيم الحروب القديمة التي لا تنطبق تماما على هذه الحروب الجديدة.

تقترح الباحثة اعتماد قانون جديد يجمع قوانين الحرب وحقوق الانسان والقوانين المدنية الاخرى بتحالف كوني —محلي لاعادة بناء مجتمعات تعددية شرعية.

لعل ذلك يدعونا للتفكير ملياً في اوضاع لبنان والعراق وفلسطين والسودان، بجدية اكبر.

هل حقاً.. بغداد لم تعد عاصمة صالحة للحكم؟!

فيصل عبد الحسن
كاتب وصحفي . المغرب

ليس دائما أمكنة العواصم مفروضة على الدول بل أن مصلحة البلاد تتطلب في فترات تاريخية أن تنقل مكان الحكم من مدينة إلى أخرى لتحقيق أهداف سياسية وأمنية واقتصادية تصب في مصلحة المجموع، أن الظروف الحالية التي يمر بها وطننا الحبيب،وعاصمتنا بغداد تتطلب دراسة متأنية من الحكومة لنقل دورها كعاصمة للبلاد إلى مدينة عراقية أخرى فقد استنفدت دورها التاريخي وصارت عبئا كبيرا لأي حاكم أو قوة لضبط أمنها وتقديم الخدمات لسكانها، وأرجو أن ننظر للمسألة نظرة عقلية مبنية على المصلحة الوطنية قبل النظر إليها كواقع لا يمكن تغييره لأسباب عاطفية أو دعائية ولنا في التأريخ عبرة واضحة، فعلى سبيل المثال لا الحصر

فقد نقل الإمام علي بن أبي طالب العاصمة من المدينة المكرمة إلى الكوفة، ثم نقلها الأمويون من الكوفة إلى دمشق، فالوسط الكوفي لم يكن أمينا لمراتب الدولة من الأمويين ومواليهم ثم أعادها العباسيون إلى العراق —لأن دمشق لم تكن أمينة لمراتب الدولة العباسية وأعوانها حيث وصلت بغداد في عهدهم إلى قمة مجدها.. وحين أتى الدور على الأتراك فقد نقلوا عاصمة الخلافة إلى بورصة ثم إلى القسطنطينية (بعد فتحها وتغيير اسمها إلى مدينة الإسلام أو اسطنبول) لقد تم نقل العاصمة من مكان إلى آخر تبعا لحسابات أدلى بها أصحاب الرأي والمعرفة للحكومة ونفذ أصحاب الفعل والحكمة والرياسة ذلك النقل لغايات وأهداف منها حفظ الأمن وسرعة الاتصال بين أجزاء البلد وما يفرضه الأمن القومي للبلاد كافة لأحداث التغييرات التي جاءت من أجل إحداثها الحكومة الجديدة. ومن دروس التأريخ التي يجب أن نتعلم منها لحفظ بلدنا من شبح التقسيم وكسر شوكة الإرهاب وحصره في مدن صغيرة وغير مؤثرة ومحاصرة الشرائح المحتضنة له في قرى ومدا شر يمكن التأثير فيها إيجابيا فيما بعد بإقامة مشاريع التطوير والتحديث في حياة ناسها لتغيير نظرتهم إلى واقع التغييرات الجديدة التي يمكن أن تتم بعيدا عن سفح الدم الحرام في حرب طائفية وأثنية يشجع عليها كل من في مصلحته أن يطول أمد الاحتلال الأجنبي لبلدنا وأن لا تقوم قائمة لعراق الحضارات المؤثر في مسيرة البشرية، أن هناك من يعمد لاستمرار الفوضى وأن يطول أمد الاحتلال الأجنبي لبلدنا لأن في تلك الفوضى وعند ذلك المحتل مقاولاته المالية المتنامية وماله الحرام الذي يكسبه على حساب دماء أهلنا المسكوبة جزافا وتأخر بلدنا المفجع عن دول العالم في ركب الحضارة والتقدم. في العصر الحديث على سبيل المثال نقل السعوديون عاصمتهم من الدرعية إلى الرياض في أواخر القرن التاسع عشر ونقل الإيرانيون عاصمتهم من أصفهان إلى طهران ١٨٩٦والماليزيون من مالقا إلى كوالالمبور بعد الاستقلال والعاصمة الكازاخية من المأتي إلى أستانة قبل فترة بسيطة.. وفي إيران الدولة الجارة التي قضى معظم حكامنا الحاليين حياتهم فيها تفكر الحكومة الإيرانية جدياً في العودة إلى أصفهان - بسبب الازدحام البشري في طهران أولا ووجودها ثانيا على صدع زلزالي خطر. و في تقرير عن العواصم وتغيير أماكنها أعدته الأمم المتحدة ونشر قسم منه في جريدة نيويورك تايمز قسم الدول، والتطوير ألمديني، فقد رشحت الحكومة الكورية الجنوبية أربع مناطق في الجزء الأوسط من البلاد كمواقع بديلة للعاصمة المزدحمة سيول (سيبدأ بناؤها عام ٢٠٠٧ لينتهي عام ٢٠٣٠).. وفي التقرير أيضا فقد ناقشت اليابان وأذربيجان والسودان الحكومات المتوالية فكرة نقل العاصمة من باكو (إلى غنجه) ومن الخرطوم (إلى بورسودان) ومن طوكيو (إلى العاصمة القديمة كيوتو)!! أن الاكتظاظ الذي تعانيه بغداد والبناء العمراني الذي تأذى كثيرا من الحروب الكثيرة وفترة الحصار وتأخر أجراء التصليحات والتمديدات الضرورية في البنى التحتية واتساع الرقعة الجغرافية للمدينة كلها عوامل لبروز حالة الاحتقان الطائفي والطبقي والسياسي وكل أمراض السماء والأرض مع أموال وتدخلات المحتل والدول المجاورة وطبقة السياسيين الفاسدين والمفسدين التي من مصلحتها أن تستمر دوامة التخلف التي وجد الشعب العراقي فيها نفسه. أن اسطنبول على سبيل المثال كانت عاصمة للإمبراطورية البيزنطية باسم القسطنطينية وصارت لقرون عاصمة للدولة العثمانية ثم جاء كمال أتاتورك لينقل العاصمة إلى مدينة صغيرة لم يعرفها أحد من قبل كمدينة مهمة، هي أنقرة وجعلها عاصمة للبلاد ليتخلص للأبد من تأثيرات العاصمة السابقة للدولة العثمانية وأرثها النفسي، السلطاني على الناس. ولن أ نسى كذلك أن الجزء المحتل من ألمانيا من قبل الحلفاء أو ما سمي بألمانيا الغربية اختاروا له قرية مهملة هي (بون) لتكون عاصمة قبل أن تتوحد الألمانيتان في دولة واحدة في الثمانينيات لتعود عاصمتها برلين بعد أن زالت كل بوادر الفتنة التي زرعتها الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي في الخمسينيات وحتى الثمانينيات بعد سقوط جدار برلين الذي كان يفصل الألمانيتين.

أدعو من خلال هذا المقال دولة رئيس الوزراء التفكير جديا ونكاية بالمحتلين ومساحتهم الخضراء المعزولة وبمن يريد أن يبقى احتلالهم لبلادنا طويلا وبأولئك العملاء السريين للدول المجاورة الذين يلبسون مسوح الحملان وأردية الوطنية الكاذبة والطائفية المقيتة ويجمعون المال الحرام على حساب ألم ودمار شعب كامل أن تنقلوا الوزارات وإدارات البلاد إلى مدينة أخرى بدل بغداد يمكن ضبطها والانطلاق منها لخدمة وحدة البلاد وتطوير خدماتها لتليق بمن يعيش فيها، لتكون المنطلق لتطوير مدن العراق كافة لتكون موازية في خدماتها للعاصمة لفض الاكتظاظ وإعطاء الفرصة للجميع بالعيش الأمن الكريم أنها دعوة مخلصة للنظر للموضوع بالجدية المطلوبة فبغداد لم تعد عاصمة صالحة للحكم.

لماذا بدأت سهام القوميين الشوفينيين العرب توجه صوب إقليم كردستان العراق؟

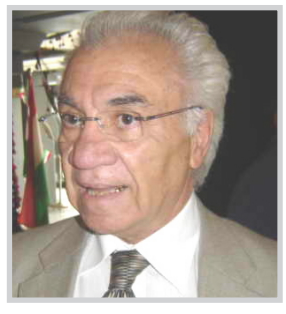

كاظم حبيب
كاتب سياسي - المانيا

ما أن بدأت الحكومة التركية بإثارة أزمة مفتعلة سياسية حول حزب العمال الكُردستاني بذريعة وجود قوات لهذا الحزب في المناطق الجبلية العراقية وعلى الحدود بين البلدين ومتهمة فيدرالية إقليم كُردستان العراق باحتضان هذه القوات ودعمها أو القبول والسكوت عن وجودهم في تلك المناطق،وما أن برزت احتمالات التدخل العسكري التركي في الأراضي العراقية في مناطق إقليم كُردستان العراق بحجة مطاردة أعضاء هذا الحزب الذي اعتبر بمثابة محاولة من جانب الحكومة التركية زعزعة الأمن والاستقرار في هذا الإقليم،وما أن برزت بعض مظاهر التباين أو الاختلاف في التصريحات في كل من أربيل وبغداد حول الأزمة الراهنة،حتى بدأ بعض الشوفينيين العرب عبر بعض الفضائيات أو عبر النشر في المواقع الإلكترونية بحملة هجوم شرسة ضد الشعب الكُردي ذات مضمون شوفيني بل في غالب الأحيان مشبع بالروح والمذهنية العنصرية المقيتة التي يفترض أن يكون قد عفا عليها الزمن ونحن نعيش في القرن الحادي والعشرين. فمن استمع خلال الأسابيع المنصرمة إلى بعض الفضائيات العربية التي تقدم برامجها من بريطانيا يدرك بأن مهمة هذه الفضائيات تحقيق ثلاثة أهداف،وهي:

١- التشكيك بحقوق الشعب الكُردي القومية في العراق،واعتبار فيدرالية إقليم كُردستان العراق كمحاولة كُردية لتقسيم العراق،وهم غير قادرين على استيعاب المبدأ الأساسي الذي يفترض أن تلتزم به كل الشعوب والحكومات والدول،مبدأ حق كل قومية من القوميات تقرير مصيرها بنفسها ودون تدخل أحد. وهم بهذا يلتقون دون أدنى شك مع القوميين الشوفينيين الترك، فهم بالأساس من مدرسة فكرية وسياسية واحدة.

٢- إثارة الخلاف والصراع في العراق بين الشعب العربي والشعب الكُردي بعد أن عملوا الكثير من أجل إشاعة الصراع الطائفي السني الشيعي،وبعد أن استطاعوا تأليب المسلمين المتزمتين والسلفيين المتطرفين والإرهابيين لقتل المزيد من الناس الأبرياء من أتباع الديانات الأخرى في العراق كالصابئة المندائيين والمسيحيين والأيزيديين، وهي في الوقت نفسه محاولة إثارة شعوب المنطقة غير الكُردية ضد الشعب الكُردي في كل من إيران وتركيا وسوريا، وهي مهمة غير نبيلة ولن تنجح ما دام الشعب الكُردي في العراق يدرك الأهداف العدوانية لتلك القوى التي تريد تأجيج الخلافات. ولا شك في أنها محاولة جادة وغير نبيلة تهدف إلى تحريك القوى التركمانية والعربية ضد الكُرد في كركوك التي يفترض أن تعيش بسلام ووئام مع الكُرد في هذه المدينة الغنية بمواردها الطبيعية والتي يمكن أن تستخدم تلك الثروة الوطنية في خدمة كركوك وكُردستان والعراق كله.

٣- إنها محاولة لإعطاء الانطباع بأن "المد الكُردي" قد انتهى وأن الوضع في كُردستان سوف لن يكون على ما كان عليه من هدوء واستقرار خلال الأعوام الأربعة المنصرمة،إذ أن هؤلاء يهدفون من وراء ذلك منع المستثمرين العرب والأجانب من إدخال رؤوس أموالهم إلى الإقليم وتوظيفها في المشاريع الاقتصادية التي سوف لن تخدم الاقتصاد الكُردستاني في العراق حسب، بل ومجمل الاقتصاد العراقي، إذ أن اقتصاد الإقليم واقتصاد العراق متداخلان ومتفاعلان منذ عقود وليس هناك من يستطيع زعزعة الأخوة العربية الكُردية رغم الجهود التي تبذل على هذا الطريق،ورغم ما ارتكبته النظم القومية والبعثية،وخاصة صدام حسين ونظامه الاستبدادي، من جرائم بشعة بحق الشعب الكُردي خصوصاً والشعب العراقي عموماً خلال العقود التي هيمن بها القوميون والبعثيون على الحكم في العراق.

لا شك في أن هذه القوى لن تحصد غير الخيبة في مسيرتها الشائنة الراهنة التي تريد زعزعة الاستقرار في العراق وتصب في نفس المجرى الذي تعمل فيه قوى الإرهاب الإسلامي السياسي وقوى البعث التي يقودها اليوم عزت الدوري وكذلك التدخل الفظ لبعض القوى السياسية وبعض دول الجوار.

إن إفشال مخططات هذه القوى ووسائل الإعلام المضادة يتطلب تحقيق عدة مسائل جوهرية من جانب قيادة وقوى الشعب الكُردي بشكل خاص،نشير فيما يلي إلى أبرزها:

١- تعزيز لحمة القوى السياسية الكُردستانية والشعب الكُردي وتوجيه العناية لمصالحه والأهداف التي تحقق طموحاته التي ناضل من أجلها عشرات السنين.

٢- تعزيز لحمة قوى الشعب الكُردي مع قوى الشعب العربي والتركماني والكلدو آشوري ومع القوى السياسية المعبرة عن مصالح هذه القوميات والتي تجد تعبيرها في مصلحة الشعب العراقي بهذه المكونات الأساسية.

٣- تحسين وتطوير وتوحيد الخطاب السياسي للقوى الكردستاني والتنسيق بين الحكومة العراقية وحكومة إقليم كُردستان وتطوير التعاون مع بقية المؤسسات التي يفترض التعاون معها، والعمل على اختيار متحدثين رسميين باسم الحكومة يمتلكون الأهلية السياسية للتعبير عن الأهداف السياسية للحكومة في هذه المرحلة الحرجة والمهمة من تاريخ الإقليم والعراق.

٤- تطوير مضمون الحرية والحقوق الأساسية للإنسان في كُردستان وتنمية ممارستها وتنمية الفكر النقدي في الإعلام بمختلف أشكاله وصيغه والتحري عن سبل التنوير الاجتماعي والديني وتوفير مستلزمات إقامة المجتمع المدني الديمقراطي الذي لا يأتي بقدرة قادرة أو برغبات ذاتية بل عبر عملية تغيير واسعة وعميقة في الاقتصاد والمجتمع والثقافة وأسلوب التفكير والوعي لدى الإنسان. إضافة إلى ضمان حقوق القوميات الأخرى في كُردستان.

٥- مكافحة الحزبية الضيقة والمحسوبية والمنسوبية والفساد المالي والإداري وتطبيق مبدأ من أين لك هذا؟ إذ لم يعد مقبولاً القول: أن هذا من فضل ربي!